الأمم المتحدة
S/PRST/2013/19

مجلس الأمن

Distr.: General
9 December 2013
Arabic
Original: English

بيان من رئيس مجلس الأمن

في جلسة مجلس الأمن ٧٠٧٤ المعقودة في ٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣، أدلى رئيس مجلس الأمن باسم المجلس بالبيان التالي فيما يتعلق بنظر المجلس في البند المعنون ”الحالة في غينيا بيساو“:

”يشير مجلس الأمن إلى أن توطيد السلام والاستقرار في غينيا - بيساو لا يمكن أن يتأتى إلا من عملية انتقالية توافقية تضم الجميع ويتولى زمامها البلد، ومن إعادة إرساء النظام الدستوري واحترامه، وتنفيذ إصلاحات في قطاعات الدفاع والأمن والعدل، وتعزيز سيادة القانون، وحماية حقوق الإنسان، وتعزيز التنمية الاجتماعية - الاقتصادية، وتحسن الحالة الإنسانية، ومكافحة الإفلات من العقاب والاتجار بالمخدرات.

”ويحيط مجلس الأمن علما بقيام السلطات المسؤولة عن الفترة الانتقالية بتأجيل موعد الانتخابات الرئاسية والتشريعية إلى ١٦ آذار/مارس ٢٠١٤ ويعرب عن قلقه إزاء تأخر السلطات المذكورة في اتخاذ الخطوات اللازمة لكي يتم في الوقت المناسب اعتماد وتنفيذ القرارات المتعلقة بإعادة إرساء النظام الدستوري وتنظيم انتخابات تشمل الجميع. ويحث مجلس الأمن السلطات المسؤولة عن الفترة الانتقالية على كفالة عدم حصول مزيد من التأخير أو التأجيل اللذين يمكن أن يفاقما الضرر الواقع على الحالة الاجتماعية - الاقتصادية والحالة الأمنية والحالة الإنسانية وحالة حقوق الإنسان الهشة أصلا في غينيا - بيساو.

”ويعرب مجلس الأمن عن بالغ استيائه من التدخل العسكري المتكرر في الشؤون المدنية والعسكرية ويهيب بالقوات العسكرية احترام النظام الدستوري،

091213 091213 13-60552 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

بما في ذلك العملية الانتخابية. ويكرر مجلس الأمن تأكيد مطالبته القوات المسلحة بالخضوع التام لسيطرة المدنيين.

”ويؤكد المجلس من جديد أنه من المهم للغاية أن تظل السلطات المسؤولة عن الفترة الانتقالية وغيرها من أصحاب المصلحة في غينيا - بيساو ملتزمة بكفالة إعادة إرساء النظام الدستوري في البلد ويهيب بها أن تواصل اتخاذ تدابير لاحقة لكفالة سلاسة تنفيذ عملية تسجيل الناخبين. كذلك يحث مجلس الأمن أصحاب المصلحة في غينيا - بيساو على تعزيز مبدأ توافق الآراء من أجل حل المسائل المعلقة بالطرق السلمية.

”ويعرب مجلس الأمن عن قلقه البالغ إزاء التدهور الأخير في الحالة الأمنية، بما في ذلك العديد من حالات الانتهاكات والإساءات لحقوق الإنسان وأعمال العنف ضد الأشخاص والممتلكات، والتخويف والتهديد والقيود المفروضة على حرية التعبير والتجمع وتلاحظ أنه أفيد في عدة حالات بأن الدولة والعناصر المسلحة من غير الدول هي التي اضطلعت بهذه الأفعال.

”ويشدد مجلس الأمن على أن الحالة الأمنية المتردية قد خلقت جوا من الخوف والترهيب في أوساط السكان يؤدي، إلى جانب التوتر بين الأحزاب السياسية، إلى عرقلة توفير بيئة مفضية إلى إجراء انتخابات شاملة سلمية ذات مصداقية في أوانها.

”ويحث مجلس الأمن السلطات المسؤولة عن الفترة الانتقالية على توفير الأمن وتهيئة الظروف المفضية إلى مشاركة جميع الجهات الفاعلة السياسية وجميع قطاعات المجتمع، ولا سيما المرأة، في العملية السياسية مشاركة آمنة وكاملة وعلى قدم المساواة مع غيرهم، ويهيب بجميع أصحاب المصلحة المساهمة في هذا الصدد.

”ويحيط مجلس الأمن علما بإنشاء ”اللجنة التنسيقية للعملية الانتخابية والدعم المالي للانتخابات العامة للفترة من عام ٢٠١٣ إلى عام ٢٠١٤“ التي تهدف إلى ضمان التنسيق بين الشركاء ويطلب إلى مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا - بيساو أن يقدم، وفقا لولايته، المساعدة المناسبة للجنة التنسيق السالفة الذكر.

”ويحث مجلس الأمن السلطات المسؤولة عن الفترة الانتقالية على مواصلة التعاون مع مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا - بيساو والفريق القطري للأمم المتحدة، وكذلك مع سائر أصحاب المصلحة على الصعيدين الإقليمي

والدولي، لكفالة تهيئة بيئة سلمية مستقرة قبل الانتخابات وخلالها وبعدها، ولكفالة أن تتمخض الانتخابات عن نتيجة سلمية وذات مصداقية.

”ويشير مجلس الأمن إلى أن دعم شركاء غينيا - بيساو ضروري لتمويل العملية الانتخابية، ويشيد في هذا الصدد بحكومتي نيجيريا وتيمور - ليشتي وحكومات بلدان أخرى، وكذلك بالجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والاتحاد الأوروبي والاتحاد النقدي لغرب أفريقيا لما قدمته من مساهمات سخية وتعهدات بدعم العملية الانتخابية. كذلك يحث مجلس الأمن الشركاء ذوي الصلة على كفالة دفع الأموال التي تعهدوا بها في الوقت المناسب من أجل تيسير إجراء الانتخابات في آذار/مارس ٢٠١٤.

”ويحث مجلس الأمن أصحاب المصلحة في غينيا - بيساو، بمن في ذلك القادة السياسيون والعسكريون على الامتناع عن القيام بأي عمل يمكن أن يعرقل العملية الانتخابية وتنفيذ الإصلاحات التي تشكل عاملا أساسيا في تحقيق الاستقرار الطويل الأجل في غينيا - بيساو. ويشير مجلس الأمن إلى قراره ٢٠٤٨ (٢٠١٢)، ويكرر في هذا الصدد تأكيد استعداده للنظر في اتخاذ المزيد من التدابير، حسبما يراه ضروريا، بما في ذلك فرض جزاءات محددة الهدف ضد الأفراد الذين يقوضون الجهود الرامية إلى إعادة إرساء النظام الدستوري.

”ويثني مجلس الأمن على ما تتخذه الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا من إجراءات ميدانية، بما في ذلك من خلال بعثتها في غينيا - بيساو (بعثة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في غينيا - بيساو) ويرحب باعتزام المنظمة تعزيز البعثة بحيث تتمكن من مساعدة السلطات المسؤولة عن الفترة الانتقالية في توفير الأمن للانتخابات المقبلة. ويهيب مجلس الأمن بالجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا ودولها الأعضاء وكذلك شركائها في المجتمع الدولي تقديم المزيد من الدعم لبعثة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في غينيا - بيساو في هذا الصدد، ومواصلة تنسيق المزيد من الجهود الدولية الرامية إلى دعم السلام والاستقرار وسيادة القانون ومكافحة الإفلات من العقاب في غينيا - بيساو.

”ويدين مجلس الأمن زيادة عدد انتهاكات حقوق الإنسان في غينيا - بيساو في الآونة الأخيرة، ويشجب قتل مواطن نيجيري والهجمات التي شُنت على أطراف فاعلة سياسية وعلى السكان المدنيين وأحد موظفي الأمم المتحدة والسفارة النيجيرية. ويحث مجلس الأمن السلطات المسؤولة عن الفترة الانتقالية على

كفالة إجراء تحقيقات موثوقة وتقديم المسؤولين عن ارتكاب تلك الأفعال إلى العدالة.

”ويكرر مجلس الأمن تأكيد قلقه إزاء تفشي ثقافة الإفلات من العقاب وانعدام المساءلة في غينيا - بيساو. ويحث مجلس الأمن، في هذا الصدد، السلطات المسؤولة عن الفترة الانتقالية على اتخاذ إجراءات سريعة لمكافحة الإفلات من العقاب بفعالية وتعزيز العدالة عن طريق كفالة تقديم الجناة إلى العدالة.

”ويكرر مجلس الأمن تأكيد قلقه العميق من استمرار الاتجار بالمخدرات في غينيا - بيساو وما يشكله ذلك من خطر على الاستقرار في البلد وفي البلدان المجاورة ويؤكد مجددا ضرورة التصدي لمشكلة الاتجار بالمخدرات في بلدان المنشأ والعبور والوجهة النهائية باتباع نهج قائم على المسؤولية العامة والمشتركة.

”ويرحب مجلس الأمن بالأعمال التي يقوم بها مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا - بيساو وإدارة الشؤون السياسية في الأمم المتحدة للمساهمة في مكافحة الاتجار بالمخدرات في غينيا - بيساو، ويشجع المكتب على الاستمرار في مساعدة السلطات الوطنية على مكافحة الاتجار بالمخدرات والجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية في إطار من التعاون الوثيق مع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة ويكرر في هذا الصدد تأكيد دعوته إلى تقديم الدعم الدولي لهذه الأنشطة.

”ويحث مجلس الأمن السلطات المسؤولة عن الفترة الانتقالية والمؤسسات الوطنية في غينيا - بيساو على العمل معا للتخفيف من حدة التوترات الاجتماعية والمصاعب الإنسانية من أجل ضمان تهيئة مناخ سلمي يفضي إلى تنفيذ الإصلاحات البعيدة المدى لتوطيد السلام والديمقراطية وتعزيز المؤسسات الوطنية وتعزيز حقوق الإنسان والتنمية الاجتماعية والاقتصادية. ويرحب مجلس الأمن، في هذا الصدد، بالاستئناف المحتمل لمشاركة تشكيلة غينيا - بيساو التابعة للجنة بناء السلام، عندما تتوفر الظروف الملائمة، ويرحب باعتزام رئيسها زيارة غينيا - بيساو، ويشجع على التعاون الوثيق بين لجنة بناء السلام ومكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا - بيساو.“